14 أكتوبر
الجمعة 5 مارس 2010 م - العدد (14749) السنة الثانية و الأربعون

مدير عام المؤسسة لـ(14 أكتوبر) :

مشاريع جديدة لمؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية

مشروع ميناء (قرمة) الجديد بأرخبيل سقطرى سيحدث نهوضاً في عملية التنمية

استيراد رافعة لميناء سقطرى من شأنها زيادة إيرادات المؤسسة

مشروع ميناء منطقة (قرمة) الجديد بأرخبيل سقطرى أدرج ضمن مشاريع مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية لعام 2010م للتنفيذ ويحظى هذا المشروع التطويري بتمويل من دولة الكويت الشقيقة (الصندوق الكويتي للتنمية) حيث تم تخصيص 40 مليون دولار أمريكي (كقرض) وتعتمد الحكومة اليمنية مبلغ 25 ٪ من قيمة هذا القرض يوزع على سنوات العمل.

لتسليط المزيد من الضوء التقينا الاخ عبد الحافظ أحمد القعيطي مدير عام مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية .. فإلى الحصلية:

لقاء/ عزيز الثعالبي

أرخبيل سقطرى

مدينة المكلا

إنشاء ثلاثة ألسن بحرية في ميناء المكلا واستقدام زوارق بحرية لإرشاد السفن

توثيق الموقع المحدد للميناء الجديد

قال مدير عام مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية (المركز الرئيسي) ميناء المكلا في حديث لـ "14 أكتوبر" :

إن هذا المشروع سيكون له الأثر الكبير في النهوض السريع بعملية التنمية في أرخبيل سقطرى، وقد استصدرت المؤسسة قرار مجلس الوزراء رقم (406) لسنة 2008م وتم توثيق الموقع المخصص لإقامة ميناء (قرمة) بمساحة إجمالية تقدر بـ (1.280.000 متر مربع) وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5) لعام 2009م بتشكيل لجنة لتعويض ملاك الأراضي الواقعة داخل الموقع المحدد لمشروع الميناء الجديد، برئاسة وزير المالية وعضوية وزير العدل – وزير النقل – محافظ محافظة حضرموت – رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

وصدر قرار وزير المالية رقم (371) لعام 2009م بتشكيل لجنة فنية لدراسة طلبات التعويض لملاك الأراضي الواقعة داخل الموقع المحدد لمشروع الميناء الجديد في منطقة (قرمة).

وتأسيساً على ذلك، تم تعيين مدير للوحدة التنفيذية للمشروع والمنشأة وفقاً للقرار الوزاري رقم (87) لعام 2009م.

اللسان البحري للأرخبيل

وحول اللسان البحري لأرخبيل سقطرى قال مدير عام مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية:

يعتبر هذا اللسان من أهم المنافذ التي تعتمد عليها جزيرة سقطرى في تموينها بالمواد الغذائية والوقود، وقد تسلمت المؤسسة اللسان البحري مدمراً بنسبة 50 ٪ من مصلحة الموانئ اليمنية/ عدن، وتعرض اللسان في شهر ديسمبر 2007م لكارثة طبيعية، دمرت ما تبقى منه بشكل كامل تقريباً وأثناء قيام المقاول بعملية الترميم.. عالجت الجهات المعنية العليا تلك الأضرار، للحيلولة دون وقوع كارثة ونفقات كبيرة.. وتمت إجراءات عملية الاستلام النهائي لهذا المشروع.. وتوثيق موقع الميناء الحالي في الأرخبيل بمساحة مقدارها (60 ألف متر مربع).

رافعة بقوة (30 طناً) لميناء سقطرى

وأضاف : أرخبيل سقطرى يفتقد لرافعات بحرية، وهي من المعدات التي يجب توفرها في الموانئ، لأهميتها في مناولة البضائع من السفن إلى الرصيف والعكس. فأقتضى الأمر استيراد رافعة بحرية (30 طناً) لميناء سقطرى من شأنها رفع إيرادات المؤسسة، وتم تدريب أحد العاملين على استخدامها.. وتعمل المؤسسة على بناء مشروع لحفظ الرافعة.

الألسن البحرية

وحول الألسن البحرية قال الأخ عبد الحافظ القعيطي مدير عام مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية :

هناك مشاريع سمكية ورثتها المؤسسة عن مصلحة الموانئ واستنزفت مخصصات البرنامج الاستثماري للمؤسسة وأبعدتها عن دورها الذي أنشئت من أجله. وقد تسلمت المؤسسة بشكل أولي مشروع إنشاء اللسان البحري لحماية قرية الصيادين في منطقة قصيعر، ورفعت المؤسسة إلى وزارة النقل الدراسات والتصاميم والكلفة التقديرية ووثائق المناقصة حول إنشاء لسان بحري في منطقة (رأس القرن) لتسليمها للجهات ذات العلاقة في وزارة الثروة السمكية.

وأنجزت المؤسسة إجراءات المناقصة لمشروع إنشاء لسان بحري في جزيرة عبد الكوري، من دراسة وكلفة تقديرية وتصاميم هندسية، وإرسالها لوزارة النقل لتسليمها إلى الجهات ذات العلاقة في وزارة الثروة السمكية ووزارة الدفاع.

وفي شهر يناير الماضي، ناقش لقاء أنعقد في المكلا برئاسة الأخ أحمد جنيد الجنيد وكيل محافظة حضرموت الترتيبات النهائية لتسليم موقع إنشاء ثلاثة ألسن بحرية بميناء المكلا، بكلفة سبعة ملايين دولار، بتمويل خارجي، في إطار تنمية مدن الموانئ اليمنية.. من أجل تسهيل آلية الاستيراد والتصدير لمختلف البضائع، وتشغيل عمالة في الميناء.

البرنامج الاستثماري لعام 2009م

واستعرض الأخ عبد الحافظ القعيطي المشاريع التي أشتمل عليها البرنامج الاستثماري للمؤسسة 2009م :

- دراسة إنشاء ميناء وبناء رصيفين بحريين في منطقة بروم غرب المكلا.
- مشروع تطوير وتحسين ميناء المكلا.
- توريد زوارق وقاطرات بحرية لميناء المكلا.
- إنشاء ميناء بحري.
- تطوير وتحسين ميناء نشطون بمحافظة المهرة.
- إنشاء لسان بحري وكواسر أمواج في منطقة قصيعر ورأس القرن.
- إنشاء لسان بحري في جزيرة عبد الكوري.
- اعتماد دراسة لإنشاء ميناء بحري في منطقة خلفوت بمحافظة المهرة.

وأشار الأخ عبد الحافظ القعيطي في ختام حديثه لـ "14 أكتوبر" إلى إجراءات نفذتها قيادة المؤسسة، برفد ميناء المكلا بزورق إرشاد جديد للسفن للحيلولة دون توقف عمل الميناء في إرشاد السفن.

ويتم حالياً بناء هذا الزورق في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن وقعت المؤسسة العقد مع الشركة التي رست عليها المناقصة بمبلغ (292.154.000ريال يمني) والمبلغ المدفوع في عام 2009م (200.000.000ريال يمني) وسيتم دفع المبلغ المتبقي ضمن البرنامج الاستثماري للمؤسسة لعام 2010م.

مدير عام مكتب الأسماك في أبين لـ (14 أكتوبر):

تهريب الإنتاج بعيداً عن ساحات الحراج وتنقل الصيادين بين الجمعيات أثرا سلباً على الإيرادات

ضعف قدرة الجمعيات في السيطرة على أعضائها ساهم في عدم تسديد مستحقات الغير

قطاع الأسماك يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الزراعة في محافظة أبين، ويتميز بطول الشريط الساحلي وثروة هائلة من الأسماك والأحياء البحرية، وتسهم أبين بما مقداره 14 – 20 ٪ من الإنتاج السمكي على مستوى الجمهورية، ورغم ذلك لم تحظ المحافظة منذ سنوات بأي مشاريع استثمارية وخدمية تلبي متطلبات النشاط السمكي وتساعد على رفع الإنتاج والإيرادات، وما لوحظ خلال العام المنصرم 2009م يشير إلى تدني مستوى النشاط وانخفاض الإنتاج والموارد المالية للجمعيات والدولة وفقدان الجمعيات السيطرة على منتسبيها.

للاطلاع على النشاط السمكي والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، التقينا الأخ/ عبدالقادر باعزب مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة الذي تحدث إلينا بالقول:

لقاء/ عبدالله بن كدة

تدهور نشاط الجمعيات

كان الأمل أن يشهد العام 2009م نشاطاً سمكياً فاعلاً، وقفزة نوعية في جانب الإنتاج ومستوى العوائد المالية للجمعيات والصيادين والدولة، خصوصاً أننا في المكتب قد بذلنا جهوداً في تنظيم العمل وتعزيز العلاقة مع الجمعيات بما يتوافق مع اللوائح والقوانين الصادرة عن الوزارة التي تنظم العلاقة والعمل في قطاع الأسماك ومنها لائحة تنظيم بيع وشراء منتجات الأحياء البحرية بالمزاد العلني والتسويق وقرار مجلس الوزراء بشأن تنظيم نشاط مراكز الإنزال وسداد عوائد الدولة، وقرار مجلس الوزراء بشأن تنفيذ المشاريع الممولة من الدول المانحة في المحافظة وغيرها من اللوائح التي لو فعلت لكان الوضع في أحسن حال، ولكن للأسف "جرت الرياح بما لا تشتهي السفن" فقد ظهرت في بداية الربع الثاني من العام 2009م جملة من الإشكاليات أدت إلى ضعف نشاط الجمعيات السمكية، وتدني الإنتاج المسجل فعلياً فانخفضت الإيرادات، فقد لوحظ من قبل بعض الصيادين تهريب الإنتاج بعيداً عن مراكز الإنزال وساحات الحراج للتملص من دفع مستحقات الغير منها 2 ٪ من قيمة الإنتاج لصالح الدولة وفق القانون الذي حدد ذلك، وتدريجيا انتقلت العدوى إلى الجمعيات التي بدأت تماطل في تسديد ما عليها من مستحقات للدولة، وغضت الطرف عن تصرفات بعض الصيادين الذين يبيعون إنتاجهم خارج ساحات الحراج، وتقديم بيانات إحصائية غير واقعية.

انخفاض الإنتاج

ويتابع باعزب حديثه: ونتيجة لكل هذه الظواهر التي لا تخدم العمل السمكي وتخالف اللوائح المنظمة له ولا تتفق مع طبيعة العلاقة بين أطرافه المختلفة، تدني مستوى الإنتاج في العام 2009م إذا قارناه مع ما كان عليه الوضع في العام الذي سبقه 2008م فقد كان الإنتاج فيه (18243) طناً بقيمة إجمالية بلغت مليارا وثمانمائة وأربعة وعشرين مليوناً ومائتين وخمسة آلاف ومائتين وسبعة وثلاثين ريالاً، بينما وصل الإنتاج في 2009م (10960) طناً بقيمة مليار وتسعين مليوناً وثلاثمائة وسبعة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وواحد وعشرين ريالاً، أي بنسبة انحدار بلغت 40 ٪ ولو أخذنا كل هذه الأمور وأردنا تشخيص الأسباب لنصل إلى الحلول المناسبة ، فإنه لابد من الإشارة إلى عدد من العوامل والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع ، وهنا ممكن القول إن الجمعيات تتحمل المسؤولية باعتبارها المسؤول المباشر عن نشاط الصيادين وعلى علاقة مباشرة بهم ولكنها لم تستطع أن تسيطر عليهم وتلزمهم بتنفيذ اللوائح المنظمة ، كما أننا في المكتب لا نعفي أنفسنا من المسؤولية في اتخاذ الإجراءات السريعة الرادعة لتلك الظواهر ، كما يتحمل معنا مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل المسؤولية بعدم قيامه بالدور المناط به من خلال متابعة ومراقبة نشاط الجمعيات، أضف إلى ذلك ما حدث من تشكيل غير مبرر لعدد من الجمعيات الحديثة وفي إطار جغرافي صغير كمنطقة شقرة وهذا فتح الباب لتنقل الصيادين من بعض الجمعيات القديمة إلى الجمعيات المستحدثة هرباً من التزاماتهم المالية والديون التي قدمتها لهم الجمعيات السابقة، وكذا بعض التعميمات الصادرة من المركز والخاصة بتسليم مراكز الإنزال التابعة للجمعيات السمكية إلى جهات أخرى لتشرف عليها ما أدى إلى تحفظ تلك الجمعيات على ذلك، ومن أهم الأسباب عدم الإيفاء بتنفيذ عدد من المشاريع في البنية التحتية ممولة من الدول المانحة والتي لم ترِ النور منذ سنوات رغم التوجيهات بشأن تنفيذها ، وهناك أيضاً أسباب طبيعية وظروف أمنية أثرت على النشاط السمكي بشكل عام.

عبدالقادر باعزب

متطلبات النهوض بقطاع الأسماك

ويقول باعزب: تجاه كل تلك الأوضاع التي لا تساعد على تحسين الأداء ورفع مستوى الإنتاج وانتظام العمل بشكل جيد ولتجاوز كل الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع فإننا نرى ضرورة الالتزام باللوائح المنظمة للنشاط السمكي وتحمل كل جهة مسؤوليتها كاملة وإلزام مشروع الأسماك الخامس بالوفاء بالتزاماته في تنفيذ المشاريع المخصصة للمحافظة وهي : شق وسفلتة طريق أحور - البندر بطول 11 كيلو متراً وكلفة إجمالية مليوني دولار وإنشاء المجمع السمكي النموذجي ومركز الإنزال في منطقة شقرة بكلفة تبلغ 300 ألف دولار وتركيب مصنع الثلج في شقرة لينتج 3000 طن بكلفة 500 ألف دولار وإعداد الدراسة الخاصة بكاسر الأمواج في منطقة البندر بمديرية أحور، واستكمال العمل في مركزي الإنزال لاستلام إنتاج الأسماك في كل من الشيخ عبدالله و مقاطين بكلفة 320 ألف دولار ، إلى جانب مواصلة العمل رفي إنشاء ميناء الاصطياد السمكي في الشيخ عبدالله، واعتماد المزيد من المشاريع الخدمية.

وأضاف نقترح أن ينشأ في المحافظة صندوق لدعم الصيادين تقدم السلطة المحلية له رأسمالاً محدداً ليقدم التسهيلات والقروض للصيادين ، والعمل على تحسين أوضاع الأسواق وتنظيم العمل فيها، وإعادة تشغيل مصنع الأسماك بشقرة وإعادة النظر في الآلية الحالية لتحصيل عوائد الدولة من الإنتاج السمكي لتتبع المالية كجهة قانونية.. واختتم حديثه بقوله: نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأخ وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان الذي يولي هذا القطاع جل اهتمامه ويعمل على تحسين أوضاعه وهيكلته بطرق علمية مدروسة ليؤدي الدور المأمول منه في رفد خزينة الدولة وتوفير الغذاء للمواطنين من الأسماك، والشكر موصول إلى قيادة المحافظة ممثلة بالمحافظ المهندس أحمد بن أحمد الميسري الذي يتابع نشاطنا باهتمام ويعمل على تذليل الكثير من الصعوبات التي تواجه عملنا، ونأمل أن تتحسن الأوضاع لما فيه مصلحة المواطن والوطن.